

كل أرض كانت مملوكة لسكان الضفة الذين تركوا المنطقة في العام ١٩٦٧ أو قبل ذلك، تناط بـ "المسؤول عن الأملاك المتروكة" وفقا لما هو وارد في الامر بشأن الأملاك المتروكة رقم ٥٨ للعام ١٩٦٧ (٣٣) .

وتنص المادة الرابعة من هذا الامر على ما يلي :-

المادة الرابعة (أ) : كل مال متروك مناط بالمسؤول ابتداءً من التاريخ الذي أصبح فيه مالا متروكا، وللمسؤول الصلاحية بأن يتقلد حق التصرف فيه، وان يتخذ كل تدبير يبدو له ضروريا لذلك .

المادة الرابعة (ب) : كل حق كان لصاحب المال المتروك او للمتصرف فيه ينتقل تلقائيا الى المسؤول عند اناطة المال المتروك به ويكون حكم المسؤول كحكم صاحب المال المتروك .

المادة الرابعة (ج) : ان عدم معرفة هوية صاحب المال او المتصرف فيه لا تحول دون تحويل الاموال الى اموال متروكة .

ان المادة ٣ من الامر المذكور تعرف صلاحيات "المسؤول" على النحو التالي :-

٣(أ) : المسؤول شخصية قضائية، ويحق له الارتباط بعقود ، ان يتصرف باموال ، ان يديرها، ان يوجرها لمدة طويلة وقصيرة، ان يشتري المنقولات او يبيعها .

وبالفعل، فقد قام المسؤول عن الاملاك المتروكة بتحكير مناطق واسعة لمستوطنات زراعية في غور الاردن وفي اماكن اخرى، وعقد صفقات تحكير كثيرة مع مدير دائرة (ادارة اراضي اسرائيل) الذي يقوم بدوره بتحكير هذه الاراضي الى شركات خصوصية تتولى اقامة مستوطنات مدنية في الضفة الغربية (٣٤) . هذا وتبلغ مساحة الاراضي التي يديرها المسؤول عن املاك الغائبين قرابة ٤٥٠.٠٠٠ دونم (١٣٤) .